موقع مصطفى نور الدين عطية

---

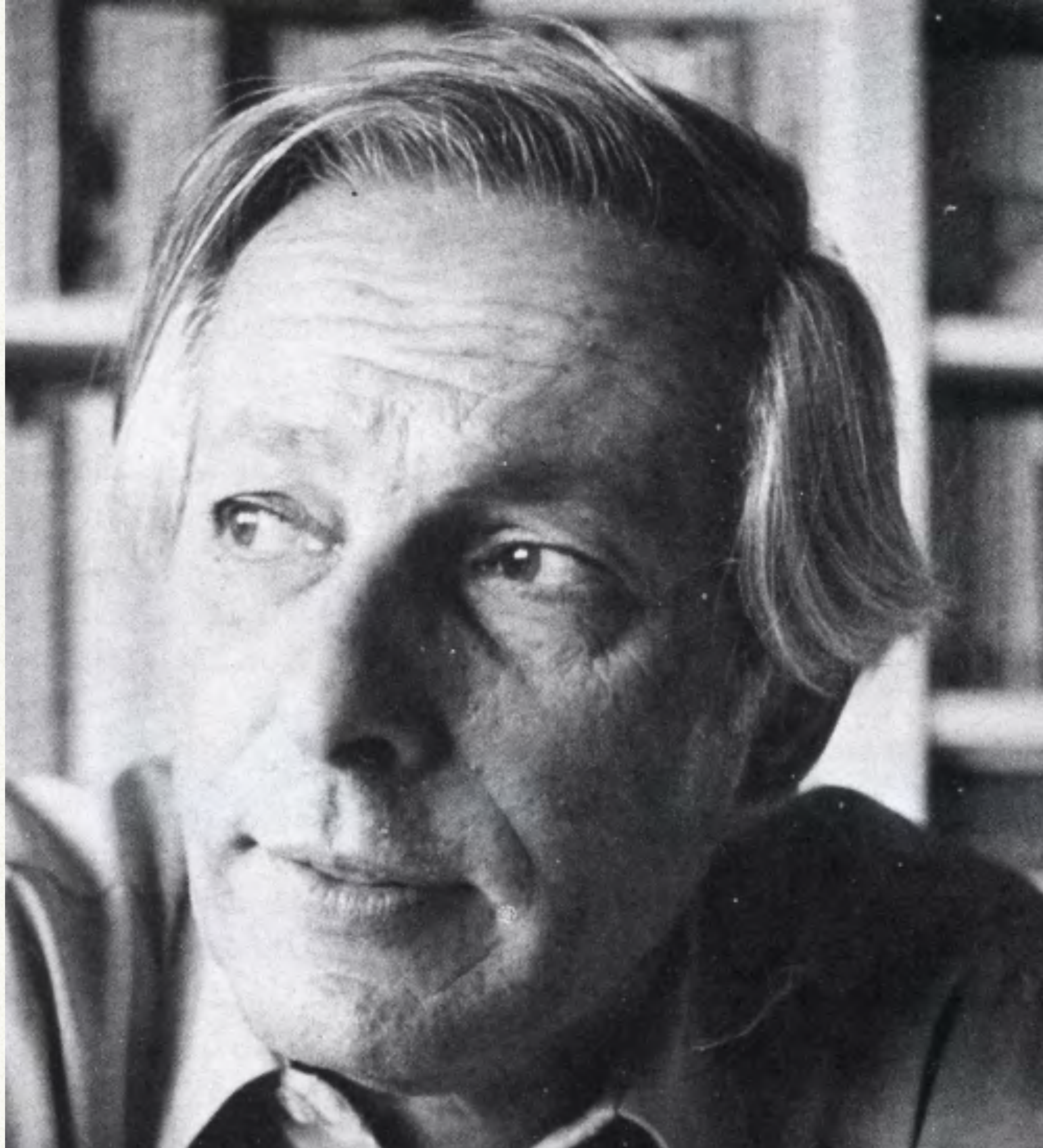


# الوطن العربي والاختيار الوحيد : حوار مع الدكتور سمير أمين .. مصطفى نور الدين

مجلة الحوار الاسبوعية، العدد ٤، ١٧ يوليو ١٩٨٧، باريس، ص ص ٣٧ - ٤٠ و ٤٥ - ٤٨

*الأربعاء 17 شباط (فبراير) 2016*, بقلم *مصطفى نور الدين عطية*

# الوطن
# العربي
# والاختيار
# الوحيد



# حوار مع سمير أمين

يعتبر سمير أمين أحد أشهر الاقتصاديين العالميين الذين درسوا العالم الثالث وظاهرة التراكم وعدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ومنذ ثلاثين سنة وهو يخص بكتاباته الغزيرة الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصادات البلدان الافريقية والعربية ، بجانب إسهامه في تطوير النظرية الاقتصادية . وأصبحت اسهاماته تمثل مدرسة من المستحيل تجاوزها عند محاولة فهم جذور تخلف بلدان العالم الثالث أو تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وأزمته .

ولقد شغل سمير أمين مناصباً متنوعة ففي الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ عمل في هيئة التنمية الاقتصادية المصرية . وبين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ عمل مستشاراً اقتصادياً لدى حكومة مالي وشغل منصب مدير المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في دكار في فترة السبعينات وهو حالياً مدير منتدى العالم الثالث في دكار . وبجانب هذا فالدكتور سمير أمين يقوم بالتدريس في العديد من الجامعات الافريقية والفرنسية .

## أجرى الحوار : مصطفى نور الدين عطيه

ق • • شهدت السنوات الأخيرة تفاقم حدة الأزمات الاقتصادية في البلدان العربية ، وازدياد درجة اعتمادها على السوق الرأسمالية الدولية في توفير احتياجاتها ، وزيادة مديونياتها

**الخارجية ، وعجز اقتصاداتها عن تحقيق درجة من الاستقلالية ـ ولو نسبية ـ عن التقسيم الدولي للعمل ، ويتماثل ذلك مع ما يحدث في معظم البلدان الرأسمالية المتخلفة الأخرى . كيف تفسرون ذلك ؟**

ـ أعتقد ان الظروف التي تشهدها الاقتصادات العربية في الوقت الحاضر ليست قاصرة عليها ، بل هي ظروف عامة تخص دول العالم الثالث ككل . ولفهم هذه الظروف يتعين علينا العودة قليلاً إلى الوراء . فقد عرف النظام الرأسمالي الدولي أزمة طويلة امتدت نحو ٣٠ سنة بين ١٩١٤ و ١٩٤٥ ، حيث ساد ركود نسبي لقوى الانتاج وحاولت المراكز الاستعمارية حل تناقضاتها بالعنف فشهدت هذه الفترة الحربين العالميتين ، واستمرت الأوضاع الكولنيالية أو شبه الكولونيالية في بلدان اسيا وافريقيا . إلا أن الفترة التالية للحرب العالمية الثانية شهدت مجموعة من التغيرات الأساسية : فقد كانت فترة رواج بشكل عام في النظام الرأسمالي الدولي تأكدت فيها هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على القطاع الرأسمالي للعالم أجمع . وإلى جانب نجاح الثورتين الروسية والصينية فقد ازدهر النضال في بلدان العالم الثالث للتحرر من الأوضاع الكولونيالية ، ومن ثم حدثت خلال الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات سلسلة تغيرات أساسية يمكن القول ان سمتها العامة تمثلت في محاولة إقامة حكم بورجوازي وطني في هذه البلدان . وإلى هذه الموجة تنتمي الناصرية والحركات الأخرى المماثلة في الوطن العربي .

أما المرحلة الثانية التي دخلناها منذ النصف الأول من السبعينات فيما يتعلق بالعالم الثالث بشكل عام وبالعالم العربي بشكل خاص ، والتي شهدت حرب اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ ثم أزمة البترول التي تلتها ثم الاتفاقية المصرية الاسرائيلية ـ هذه المرحلة الثانية أسميها مرحلة « إعادة كمبرادورية » العالم الثالث بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة . ففيها يتضح سعي الاستعمار بل ونجاحه الى حد كبير في القضاء على

المحاولات الرامية للتخلص من التبعية التي بذلتها بعض بلدان العالم الثالث .

فما معنى كمبرادورية ؟ وما معنى محاولة البناء البورجوازي الوطني المستقل ؟ هذا الأخير نجد فلسفته ابتداء من مؤتمر باندونغ والسنوات التي تلته وحتى منتصف السبعينات : محاولة تجديد المجتمع وانجاز عدد من الاصلاحات الاجتماعية ( العدالة الاجتماعية ـ التأميمات ـ الاصلاح الزراعي في كثير من البلدان .. الخ ) وذلك في اطار محاولة الهيمنة الوطنية على عملية تراكم رأس المال بواسطة الدولة الوطنية أو من خلالها .

أما مرحلة الكمبرادورية ، فهي محاولة من الاستعمار للتخلص من الهيمنة البورجوازية الوطنية على عملية التراكم ، واخضاع عملية التراكم المحلي لمقتضيات تراكم رأس المال الاحتكاري على الصعيد العالمي وبالتالي اخضاع المجتمع البورجوازي المحلي لمقتضيات النمو الرأسمالي الكلي .

والسمات التي نجدها في الوطن العربي لاعادة الكمبرادورية كثيرة واضحة .. منها طبعاً تكريس التجزئة والانفتاح بشكل عام . أي بمعنى اخر وقف عملية التصنيع ، وزيادة التفاوت في توزيع الدخول ، وفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية والتحكم المصرفي الأجنبي .. إلى اخره . ونجد هذه السمات ليس فقط في مصر بل في جميع البلاد العربية بما فيها تلك التي لا زالت تعتبر تقدمية إلى حد ما ، كما نجد هذا أيضاً في جميع بلدان العالم الثالث بشكل أو باخر .

وما أسميه « الهجوم المعاكس للاستعمار » من أجل اعادة كمبرادورية المجتمعات الافريقية والآسيوية يستخدم وسائل مختلفة

اقتصادية وغير اقتصادية ( اي سياسية وعسكرية ) . ومن الوسائل الاقتصادية استخدام الدين الخارجي ، واستخدام الأزمة الزراعية والغذائية ، واستخدام التناقضات الطبقية الداخلية وتغلغل نمط الاستهلاك الغربي ليس فقط عند الطبقات البورجوازية والمتوسطة بل أيضاً عند أجزاء واسعة من الطبقات الشعبية .

## فشل المشروع البورجوازي

**•• رصد العملية التاريخية يظهر ان المجتمعات العربية وغيرها من المجتمعات المتخلفة قد أدمجت ( وتكاملت ) في النظام الرأسمالي الدولي عبر مراحل مختلفة من تطورها ، وعبر محاولات للخلاص من التبعية باءت بالفشل ، أو بانعدام تام لأية محاولة من هذا القبيل في بعض لاقطار . وكمحصلة وجد الجميع أنفسهم عند العلاقات الدولية التابعة نفسها .. فهل هناك مخرج .. أم انه محكوم على الجميع بالاستمرار في هذه الأوضاع ؟**

ـ طبعاً هناك مخرج .. لكن أولاً أنت محق عندما تقول ان هناك عدد من بلدان العالم الثالث الافريقية والآسيوية لم تحاول البحث عن مخرج ، أي انها دخلت في النظام الاستعماري الجديد من البدء ولم تحاول بناء كيان بورجوازي وطني مستقل . وبعض هذه البلدان انجز نمواً اقتصادياً سريعاً وبعضها لم ينجز ذلك .

ومن ناحية أخرى ، فان عدداً كبيراً من الدول الآسيوية والافريقية عرفت خلال الثلاثين عاماً الأخيرة محاولات بورجوازية وطنية بشكل أو باخر ، وهذه المحاولات التي أسميها بورجوازية وطنية أطلقت على نفسها صفة الـ « اشتراكية » في معظم الأحيان . ولكن لو نظرنا إلى مضمونها

الطبقي ، وإلى مشروع المجتمع الذي حاولت اقامته لوجدناه مشروعاً بورجوازياً ولم يكن مشروعاً اشتراكياً بالمعنى الصحيح .. أي انه لم يكن مشروعاً يعتمد على القوة الاجتماعية الأساسية الضرورية لبناء مجتمع اشتراكي .

هذه المحاولات لم تفشل جميعاً اليوم ، لكن معظمها فشل بشكل أو بآخر .. أو بمعنى أخر تلتها مرحلة جديدة هي مرحلة الانفتاح وإعادة الكمبرادورية . وقد حدث التغير بأشكال مختلفة ، ففي بعض الأحيان حدث عن طريق تغيير سياسي سواء عن طريق الانقلاب العسكري أو الهجوم العسكري الخارجي ، أو عن طريق التدهور التدريجي . وإلى الآن نجد عدداً من البلدان العربية والبلدان الآسيوية والافريقية ما زالت ـ

إلى حد ما ـ في مرحلة استمرار المحاولة أو في الفصل الأخير من هذه المحاولة البرجوازية الوطنية .

لكن معظم هذه المحاولات قد فشل .. فما هي أسباب الفشل .. هذا الفشل الجماعي ؟.. أعتقد ان السبب الرئيسي يجب أن نجده في اطار التناقضات الطبقية الداخلية . طبعاً العنصر الخارجي لعب دوراً أساسياً في كشف نقاط ضعف هذه المحاولات ، ثم التغيير .. خاصة عندما حدث هذا التغيير من خلال تغيرات جوهرية داخلية ، أي ليس عن طريق الانقلاب أو التدخل العسكري . لكن العنصر الخارجي لم يستطع أن يلعب هذا الدور إلا عندما وجدت الظروف الداخلية المناسبة .

هذا التاريخ ليس جديداً ، فمحاولات البورجوازية الوطنية لم تبدأ فقط بعد الحرب العالمية الثانية .. ففي بلد مثل مصر نجد ان تاريخنا منذ عهد محمد علي ـ على الأقل ـ عبارة عن سلسلة محاولات بورجوازية وطنية : المحاولة الأولى كانت لمحمد علي نفسه ، ثم محاولة الخديوي اسماعيل ، بعدها محاولة البورجوازية الوفدية الليبرالية وأخيراً محاولة جمال عبدالناصر . ونجد ان كل محاولة من هذه المحاولات تلتها مرحلة اعادة كمبرادورية أو ضرب المحاولة وكسرها . وفي كل مرة فان تدمير المحاولة وإعادة الكمبرادورية كان يتم بالشكل المناسب للتطور الرأسمالي في كل فترة . فمثلاً محاولة محمد علي تلتها ابتداء من ١٨٤٠ الظروف التي فرضتها انجلترا على مصر ، ومحاولة الخديوي اسماعيل تلتها مرحلة الدين الخارجي والاحتلال البريطاني لفترة عشرين أو ثلاثين سنة ، ثم المحاولة البورجوازية الوفدية التي كانت محاولة محدودة ودخلت في

محاولة للتوصل إلى حل وسط مع الارستقراطية العقارية منذ البداية .. أي اننا بصدد سلسلة محاولات قصيرة الأجل ولم تنجح وهو ما ينطبق أيضاً على المحاولة الأخيرة واعني بها محاولة عبدالناصر .

ونجد سلسلة مماثلة من المحاولات في بلاد أخرى ، أما بالنسبة لبلاد التي كانت في ظروف كولونيالية مباشرة مثل بلدان شمال افريقيا ، فان المحاولات البورجوازية الوطنية فيها لم تبدأ إلا بعد الاستقلال ، وهو أمر حديث نسبياً . لكن مع ذلك نجد بعض المحاولات في اطار الدولة العثمانية نفسها ، وهذا يخص المشرق العربي أيضاً .. جزئياً على الأقل . هذا فضلاً عن ان تركيا نفسها عرفت محاولات مماثلة ابتداء من مصطفى كمال ، كما وجدت محاولات في إيران آخرها للشاه رضا بهلوي ، وكذا في الصين ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر .

وكل هذه المحاولات قد فشلت ، حسب الأطروحة اللينينية للاستعمار القائلة بان البورجوازية التي نمت متأخرة وتمت في اطار التوسع الرأسمالي العالمي لم تستطع أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته البورجوازيات التي نمت منذ البداية في اطار صراع طبقي داخلي ، أي على النحو الذي حدث في الغرب الأوروبي خاصة والى حد ما في اليابان . فالأطروحة اللينينية للاستعمار تقول ان هذه المحاولات البورجوازية الوطنية تجددت بتطور النظام الرأسمالي نفسه ، أما أطروحتي في هذا النطاق فتضيف إلى هذه الأطروحة نقطة مؤداها اننا وصلنا لدرجة انه لا يمكن أن تتجدد محاولة بورجوازية وطنية . بمعنى أن البورجوازية المحلية وصلت الآن لدرجة القبول النهائي للوضع الكمبرادوري .

ومن الطبيعي هنا ان اشكال الكمبرادورية نفسها تتجدد ، فهي قد تجددت بتوسع الرأسمالية العالمية ، مثلاً ، فالأشكال القديمة التي كانت بورجوازية تجارية وبورجوازية مالية دون أن تكون صناعية ، حلت محلها أشكال جديدة تشمل أيضاً الصناعة ، ولكننا في هذه الحالة نكون بصدد تصنيع تابع : سواء من الناحية التكنولوجية أو من حيث التمويل أو الأسواق الخارجية والداخلية . فالسوق الداخلية تعتمد هنا أساساً على الطبقات المتوسطة وليس على توسع طلب الجماهير . هذه اذن مجموعة سمات تدل في رأيي على عدم امكانية تجديد محاولات بورجوازية وطنية مماثلة للمحاولات السابقة .

## المراكز والأطراف

**• • هذا يثير قضية استراتيجيات التنمية . فبعد الحرب العالمية الثانية اتبعت البلدان المتخلفة ـ ومن ضمنها معظم البلدان العربية ـ استراتيجية إحلال الواردات أو استراتيجية اقامة منشآت صناعية من أجل التصدير ، وسعت من خلال هذه الاستراتيجيات للتكامل ـ على قدم المساواة ـ داخل النظام الرأسمالي الدولي ، بعد ان كان هذا النظام قد استكمل تطوره منذ زمن بعيد ، وبالتالي لم يكن ليقبل الا ان تؤدي هذه الاستراتيجيات إلى لعب دور محدد داخل استراتيجيته هو على الصعيد العالمي . والآن تطرح في البلدان المتخلفة العديد من الاستراتيجيات تحاول أن تقدم عدة مخارج مختلفة ممكنة سواء عن طريق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية والاعتماد على الذات أو غير**

**ذلك مما يسمى بالاستراتيجيات البديلة . فما الذي ترونه مناسباً كمخرج للبلدان المتخلفة ومن بينها طبعاً البلدان العربية ؟ وما هي القوى الاجتماعية المنوط بها اداء هذا الدور ؟**

ـ يمكننا أن نضع مبادىء الاستراتيجية البديلة .. المبدأ الأساسي هو مبدأ « فك الارتباط » ؛ وهو لا يعني انهاء العلاقات التجارية أو المالية وغيرها من العلاقات مع العالم الخارجي ، وانما يتمثل مضمونه في التخلص من هيمنة قانون القيمة الرأسمالي السائد على الصعيد العالمي بحيث يحل محله قانون قيمة يتمشى مع احتياجات التنمية .. تنمية قوى الانتاج على مستوى وطني داخلي وبواسطة الاعتماد على الجماهير الشعبية . أقول الجماهير الشعبية وليس الطبقة العاملة على حدة .

معنى هذا اننا نصطدم بمشكلة مزدوجة : **أولاً** : تغيير علاقات الانتاج والعلاقات الطبقية والاجتماعية بشكل عام ، **وثانياً** : تنمية قوى الانتاج في الوقت نفسه . ويتطلب ذلك فك الارتباط ، أي التحرر من هيمنة قانون القيمة على صعيد عالمي ـ لمكاذا ؟ لأن سمة التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي هي انقسام العالم منذ ظهور الرأسمالية إلى ما أسميه بالمراكز والأطراف .. أي تواجد مجموعتين من التكوينات الاجتماعية الرأسمالية : التكوينات المركزية وهي التكوينات التي تتحكم الظروف الداخلية فيها بشكل عام في عملية وآلية تراكم رأس المال ، بحيث يتم اخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات التراكم الداخلي . أما تكوينات الأطراف فهي ، من ناحية ثانية ، التكوينات التي يحدث التراكم الرأسمالي فيها نتيجة للتراكم على الصعيد العالمي أي نتيجة للتكيف مع الظروف العالمية وليس نتيجة آليات داخلية بشكل أساسي .

وهكذا فلا يمكن في اطار التوسع الرأسمالي العالمي ، التخلص من

التخلف . ما هو التخلف إن لم يكن اسماً آخر ، باللغة الدارجة ، لهذا الشكل من التوسع الرأسمالي : أي التوسع الرأسمالي الخاص بالأطراف أي التوسع الرأسمالي التابع الذي تتم فيه عملية التراكم كنتاج لعملية التراكم على الصعيد العالمي ، وليس العكس .

ومن ثم فالخيار الذي يواجه مجتمعات العالم الثالث ـ وهو ليس خياراً جديداً ـ ليس هو التكيف مع مقتضيات التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي ، وانما هو الخروج من منطق التوسع الرأسمالي . وبالتالي فهو خيار يقوم على منظومة من المعايير لقياس عقلنة الخيارات الاقتصادية تعتمد على مفهوم لقانون القيمة يقوم بدوره على أسس وطنية ويكون له مضمون شعبي ومستقل عن معايير التوسع الرأسمالي العالمي .

تبقى مشكلة تحديد الطبقات الاجتماعية التي تستطيع أن تفك الارتباط . فالبورجوازية الوطنية المحلية لم تحاول ذلك إذ انها حاولت في الواقع وفي جميع الظروف ، التكيف ـ حاولت أن تستفيد ـ اذا استطاعت ذلك ـ من الظروف العالمية للتخلص من بعض أشكال التبعية وللتقدم في النمو دون فك الارتباط ودون أن تخرج من منطق التنمية الرأسمالية . وطبيعي أن يستند خيارها هذا إلى خيار طبقي داخلي يتصور التطور أو التنمية الاقتصادية على أساس علاقات الانتاج الطبقية الرأسمالية .

فك الارتباط إذاً هو شكل يتمشى مع خيار اخر ، هو خيار التنمية الاشتراكية .. خيار الخروج من منطق الرأسمالية . ليس معنى ذلك ان المجتمع الذي يفك الارتباط يستطيع أن يحقق الاشتراكية ، بل ان ما

يستطيعه هو تحقيق شيء انتقالي لفترة طويلة يشمل عناصر أو عوامل اشتراكية صحيحة إلى جانب عوامل رأسمالية وطنية . هذا إلى جانب التركيز على « الدولنة » étatisation حسبما أدعوه .. فالدولنة ـ حسبما

أعني - تدعو إلى تغليب ممارسات الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بتعميم ملكية الدولة دون اعطاء طابع اجتماعي للملكية العامة من خلال ادارة مجتمعية . وبذلك يكون هناك طابع مستقل عن المضمون الطبقي الاشتراكي أو الرأسمالي ، يمثل مصالح طبقية جديدة .. مصالح طبقة الدولة الجديدة التي يمكن أن نسميها مثلاً « بورجوازية الدولة الجديدة » .

فاذا نظرنا إلى بعض المحاولات السابقة - مثل المحاولة الناصرية - نجد انها لم تحقق هذا الشكل من فك الارتباط . والحقيقة انها بدأت تسلك هذا الاتجاه بعد تأميمات ١٩٦١ و ١٩٦٢ فقط ولفترة قصيرة جداً ، أي حتى هزيمة ١٩٦٧ . وحتى قبل هذا ابتداء من ١٩٦٥ حيث كانت الخطة الخمسية الأولى قد فشلت بالفعل . اذن ، فحتى المحاولات الأكثر جذرية من محاولات العالم الثالث لم تكن محاولات فك ارتباط .

وأطروحتي في هذا الصدد هي أن الطبقات البورجوازية المحلية لن تستطيع في المستقبل أن تحاول محاولة جديدة .. وهي قطعاً لا تستطيع أن تتصور فك الارتباط أو الروابط .

**• • تختلف نسبياً السمات التي ميزت فترة الستينات حتى ١٩٦٧ عن المرحلة الراهنة .. وبالتالي تختلف الاستراتيجية في كل من المرحلتين والقوى الاجتماعية التي يفترض الاعتماد عليها لتنفيذها . وفي الوقت الراهن تطرح في مصر قضية جبهة تضم كل الأحزاب .. وهذا يعني ان اليسار سيعاود مرة أخرى التحالف مع الدولة في الاطار نفسه الذي تكرر في الستينات ...**

- أولاً الناصرية لها تاريخ .. وابتدأت بتصور ضيق جداً ومحدود ،

فقد بدأت بتصور التحرر السياسي من الاحتلال البريطانية في المرحلة الأولى ، ثم من الضغط الغربي والامريكي أساساً في المرحلة الثانية وسواء أكان هذا الضغط مباشراً أو عن طريق الصهيونية للتحكم في السياسة المصرية .

وعندما نحاول رؤية ما أنجزته الناصرية ، نجد أنها في المرحلة الأولى تغذت من أوهام كثيرة مثل أوهام امكانية بناء بورجوازي وطني مستقل أي قطاع خاص تحديداً . فقوانين ١٩٥٧ لم تكن قوانين تأميم وإنما كانت قوانين تمصير . وحتى الاصلاح الزراعي غذى أوهاماً بأن كبار الملّاك العقاريين سوف يستثمرون أموالهم في التصنيع ، كما ان المجلس القومي للانتاج ( الذي استمر حتى ١٩٥٧ ) كان يتصور امكانية الاعتماد على الغرب : على التكنولوجيا الغربية ، على الأموال الغربية والقروض الأجنبية ، فضلاً عن تقوية القطاع الخاص المصري وتدخل الدولة لمساعدة القطاع الخاص وتقويته .

وقد أدى هذا إلى الفشل .. إلى أزمة ١٩٥٦ ورفض تمويل السد العالي وتأميم شركة قناة السويس ثم حرب ١٩٥٦ ، وبعد ذلك جاءت قوانين التمصير وانشاء المؤسسة الاقتصادية .. الخ . وتقدمت الناصرية خطوة تالية كرد فعل للضغوط الأجنبية والتي تمثلت أساساً في الضغوط الامريكية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن طريق الصهيونية .. هذه الضغوط السياسية والعسكرية التي كانت ـ إلى حد ما ـ نتيجة للتحالف السوفييتي لمواجهة الضغوط الغربية ، كما ان هذه الخطوة التي أقدمت عليها الناصرية كانت كذلك نتيجة لضغوط شعبية وطنية داخلية ذات مضمون طبقي أيضاً ولكن محدود ، أي دون أن تكون الطبقات الشعبية مستقلة في تنظيمها ازاء الحكم . وبالتالي كانت المرحلة الثانية قصيرة جداً ولم تمتد أكثر من ثلاث سنوات ( ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ ) تقريباً أي من اعلان الميثاق وحتى فشل الخطة الخمسية الأولى .

وبهذا يمكن أن نقول ان الناصرية حاولت اقامة بناء اشتراكي دون أن تعتمد على الطبقات الشعبية التي هي صاحبة المصلحة في التغيير الاجتماعي وفي الاشتراكية ، أي دون أن تعطي فرصة للطبقات الشعبية لأن تلعب الدور الرئيسي المحرك في التغير الاجتماعي . وبالتالي اعتمدت هذه المحاولة على الطبقات الوسطى أساساً : على التكنوقراطية الجديدة وعلى بيروقراطية الدولية ، ودون أن يكون إلى جانب هذه العناصر تعبير شعبي مستقل فانها اتجهت نحو الحل الوسط مع الاستعمار ونحو البناء الرأسمالي ـ بل ان الناصرية حاولت الحد من استقلالية هذه الطبقات الشعبية بصورة قوية بما في ذلك أساليب القمع السياسي والبوليسي .. وهذا هو السبب الرئيسي في الفشل .

ومن الضروري الاشارة إلى ان الاستعمار والعدو الصهيوني استغلا معرفتهما بنقاط الضعف هذه واستطاعا بذلك أن يدفعا في اتجاه تغيير الاتجاه العام .. هذا الاتجاه العام بدأ يتغير قبل وفاة جمال عبدالناصر ، فبعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة كانت هناك اتجاهات انفتاحية ظهرت بوضوح . وبالطبع فان التطور الرئيسي تم بعد ذلك في عهد الرئيس السادات الذي تلى عبد الناصر وأوضح هذه الاتجاهات تماماً . لكن يبقى دائماً ان اتجاهات الانفتاح ظهرت قبل السبعينات .

## التجزئة السياسية والتكامل الاقتصادي العربي

**•• لكن هناك بعض الاطروحات التي يتقدم بها البعض حتى من اليسار عن محاولة إخراج الاقتصاد المصري من الأزمة بإعادة**

**الحديث عن محاولة إخراج الاقتصاد المصري من الأزمة بإعادة التوازن داخل النظام الاقتصادي المصري الراهن وفي داخل علاقات الانتاج السائدة نفسها ، وفي اطار العلاقات مع السوق الرأسمالية الدولية نفسها .. فما رأيكم في مثل هذه الأطروحات ؟**

ـ أنا أخشى أن يكون ذلك مستحيلاً .. ، بمعنى ان الانفتاح كما قلت ليس ظاهرة مصرية فقط وانما هو ظاهرة عامة وظاهرة عربية . فالانفتاح جزء من استراتيجية عامة للاستعمار وللطبقات البورجوازية المحلية والعربية ، وهذه الخطة الاستراتيجية تتضمن في الوقت نفسه تكريس التجزئة السياسية بين البلدان العربية ، واتمام اندماج الاقطار العربية في اقتصاد عربي هو نفسه مندمج في الاقتصاد الرأسمالي الدولي . فالاندماج يتم عن طريق استخدام الأموال البترولية والحركة الاقتصادية التي ارتبطت بهذه الأموال . أي بمعنى آخر نجد أنفسنا بصدد التصنيع التابع في البلدان البترولية ، والهجرة على نطاق واسع وتحويل مناطق بل واقطار ـ مثل القطر المصري ـ الى مكان « عدم انتاج » ، بل مكان لاستهلاك الدخل المنتج في المناطق الأخرى أي الأقطار البترولية .

وبذلك فان كلا من السياستين تتحركان معاً .. فالتجزئة السياسية والتكامل الاقتصادي العربي يسيران معاً ، أي أن التكامل الاقتصادي في هذا الاطار لا يتطلب على الاطلاق التكامل السياسي بل يتمشى مع التجزئة بل حتى مع تكريس التجزئة السياسية .

ففي هذا الاطار أصبحت العقبات الاجتماعية أمام التغيير أقوى بكثير

مما كانت عليه في السابق . فمثلاً عندما حدثت ثورة تموز ـ يوليو ١٩٥٢ كان المجتمع المصري نصف اقطاعي نصف رأسمالي ، مندمج في النظام الرأسمالي الاستعماري لهذا الوقت ، دون أن يكون هناك أي تكامل مع اقتصاديات المناطق العربية الأخرى . وبالتالي فان الطبقات الاجتماعية

كانت طبقات مصرية ، بمعنى أن التعارض كان أساساً تعارضاً أو تناقضاً داخلياً في اطار الدولة المصرية : بين كبار الملّاك الاقطاعيين .. بين الكمبرادورية القديمة التي كانت مصالحها مرتبطة بمصالح الاستعمار ، والكمبرادورية الأجنبية التي تواجدت حينذاك في مصر .. هذا من جهة ، وبين الطبقات الشعبية .. أي الطبقة العاملة وصغار الفلاحين وفقراء الفلاحين .. وأجزاء واسعة من الطبقة البورجوازية الصغيرة القديمة ( التي كانت أساساً طبقة موظفين : موظفين لدى الحكومة أو بالقطاع الثالث ، أو حرفيين وتجار ... إلى اخره ) من جهة أخرى . كانت هناك امكانية لتحالف هذه الطبقات ضد عدو طبقي داخلي في ذلك الوقت . أما حينا ننظر إلى الأوضاع الآن فاننا نجد ان الطبقات الشعبية لا يمكن تحديدها في اطار قطري .. فعلاً .. من هي الطبقات الشعبية بمصر ؟ هذه الطبقات مكونة الآن من عناصر ومن أفراد جزئياً عمال .. جزئياً فلاحين .. جزئياً مهاجرين .. ومستثمرين عندما يعودون ببعض النقود لتوظيفها في القطاع شبه الرأسمالي أو الرأسمالي الصغير أو الحرفي . وبالتالي فهذه الطبقات لا يمكن تحديدها الآن في اطار قطري .. فهي أجزاء من طبقات شعبية تشمل بلداناً أخرى . كذلك لم يعد العدو الآن طبقة حاكمة داخلية .. وانما أصبحت مرتبطة بمصالح أجنبية ، سواء أكانت مصالح عربية أخرى أم مصالح استعمارية ، ويرتبط نشاطها أيضاً بهذا التكامل الجديد .

وبذلك فان مسألة الوحدة العربية الآن مثلاً لابد أن تطرح بشكل مختلف عن الطرح القديم القائل بتحقيقها على أسس سياسية أساساً ، ثم يليها التوحيد أو احتمال التوحيد أو التكامل الاقتصادي . فمن الواضح الآن أن التكامل الاقتصادي الرجعي في اطار مجرى الاستعمار العام سبق التوحيد السياسي ، بل كرّس التجزئة السياسية .

فاذا عدنا إلى حالة مصر وتساءلنا عن « مَنْ هو العدو في مصر ؟ »

ولذا عدنا إلى هذا المحور لتساؤلك عن « من هو العدو في مصر ؟ »
فأنا لا أعتقد انه يتمثل فقط في الطبقة الطفيلية أو الجزء الطفيلي من الطبقة البورجوازية الكمبرادورية المحلية .. فالعدو الآن هو البورجوازيات العربية المسيطرة على البترول .. لأنها هي التي موّلت ـ إلى حد كبير ـ التغير الذي أدى إلى هذا التكامل الرجعي وإلى هذه الأوضاع .

وبذلك يبدو لي من المستحيل الآن تكرار محاولة من نوع المحاولة الناصرية لأنها كانت تعتمد أساساً على تناقضات محلية محدودة بداخل القطر المصري وغير مرتبطة بتناقضات أو بطبقات أخرى خارج القطر .. ولم يكن هناك هذا النوع من التكامل الاقتصادي العربي الموجود الآن . ومن ثم فان التغيير وفك الارتباط يتطلب استراتيجية جديدة ، استراتيجية تحالفات طبقية واستراتيجيات تصور مستقبلي واستراتيجية للتوحيد السياسي والمعركة السياسية مع ( إلى جانب ) الطبقات الشعبية في الاقطار العربية الأخرى ، أي استراتيجية مختلفة تماماً عن استراتيجيات الخمسينات والستينات .

وأعتقد اننا في مصر نمر الآن بمرحلة صعبة جداً تقتضي مني أن أكون حريصاً في الاجابة على موضوع الجبهة بين الأحزاب المطروح حالياً في مصر . وصعوبة المرحلة تعود إلى أن القوى الرجعية قوية جداً .. وليست هي فقط طبقة البورجوازية الطفيلية أو عدد محدود من الطفيليين وفي مواجهتهم تتوفر إمكانية أو احتمال وحدة جماهيرية واسعة تشمل الطبقات الشعبية وتشمل البورجوازية الصغيرة وأجزاء من البورجوازية الوطنية المتوسطة . اعتقد ان الظروف ليست كذلك فالظروف الآن تظهر انه نتيجة لهذا التكامل ، ونتيجة للأموال البترولية أساساً التي تلعب الدور الأساسي في المنطقة ، ونتيجة الحدود التاريخية للناصرية ، فان القوة

الأساسية التي تسند سياسة الانفتاح بشكل أو بآخر أقوى بكثير من تصور المعارضة المصرية .

فمن الواضح ان الانفتاح تغلغل كثيراً .. وانا أقول ان هناك انفتاحان : انفتاح الطفيليين الكبار من جهة والانفتاح الشعبي من جهة أخرى . وهذا الأخير يخص المهاجر الصغير الذي ـ نتيجة للقوانين الجديدة وحرية السوق .. الخ ـ يستطيع أن يستثمر في القطاع الثالث : في السياحة أو في عمليات مرتبطة بالبناء او إيجار مساحة صغيرة من الأرض وزراعة الفاكهة أو الخضروات للسوق .. وهذا الانفتاح الشعبي يستفيد منه عدد كبير وجزء كبير من المجتمع المصري بشكل أو بآخر .. وبالتالي .. فان تغيير الاتجاه ليس بالأمر السهل كما يتصور الكثير .

## أسباب النهضة الدينية

**•• تميزت السنوات الأخيرة بظهور وانتشار التيارات الدينية التي تحاول العودة للماضي للبحث عن حلول لمشاكل اليوم . وفي ظل الظروف التي تحدثتم عنها ألا يمكن القول ان الأسباب الأساسية لانتشار هذه التيارات تكمن في فشل الفكر الاجتماعي الرسمي في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية تلتقي مع آمال الشعوب ، وكذلك في عجز الفكر المعارض وتعادليته التي يحاول اقامتها مع الفكر الرسمي ؟ وكيف يمكن أن يتم التحاور مع هذه التيارات السلفية ؟**

ـ فعلاً أنا أعتقد ان نهضة الفكر الديني هي إلى حد كبير نتيجة لفشل مزدوج : أولاً فشل سلسلة محاولات البورجوازية المحلية في تنفيذ المشروع البورجوازي الوطني .. وثانياً فشل اليسار نفسه .. بمعنى

اجهاض محاولات الطبقات الشعبية لأن تتبلور في شكل قوة سياسية تستطيع أن تطرح مشروعها البديل .. المشروع الجماهيري الحقيقي .. أي المشروع الاشتراكي .

بالطبع لا أريد أن أدخل في المسؤوليات عن هذا الفشل الذي لقيته المعارضة الشعبية ، والفشل التاريخي لليسار المصري والعربي بصفة عامة ، لأنه من الممكن أن نقول الى حد كبير ان البورجوازية نفسها هي المسؤولة عن هذا الفشل بالدرجة الأولى ، لأنها منعت بكل وسائل العنف ظهور تيار مستقل بين الجماهير الشعبية . ولكن هذا كله كان منتظراً ويلتقي مع طبيعة البورجوازية نفسها .

ونتيجة لهذا الفشل المزدوج وجد ما يشبه « خيبة أمل » أدت إلى أن لجأت الجماهير إلى الأشياء التي تجدها في « السوق » .. الأشياء المرتبطة بالاتجاهات المباشرة والعفوية لديها .. وبالتالي كانت نهضة التيار الديني .

وعندما ننظر إلى التيار الديني نفسه فلابد أن نكون على وعي بأن المشكلة في غاية الصعوبة . فأنا اعتبر ان الدين كظاهرة اجتماعية ـ وليس كإيمان ـ ظاهرة لها مرونة وتكيفت في الماضي مع تغييرات إجتماعية ضخمة . فالدين الاسلامي ظهر في ظروف تاريخية معينة في الجزيرة العربية ، ثم امتد إلى امبراطورية واسعة ومتقدمة ، وتكيف مع هذا التغير . وفي هذا التكيف أصبح له الجانب الثقافي والفلسفي الخاص به في القرون الثلاثة الأولى .. أي عصر الازدهار العربي . فالدين كظاهرة اجتماعية استطاع أن يستوعب فلسفة اليونان القديمة وحضارات الشرق القديم ، واستطاع أن يقيم الأسس اللازمة لنظم حكم جديدة متمشية مع احتياجات العصر . ثم دخل العالم العربي والاسلامي بشكل عام في مرحلة طويلة من الانحطاط ، ولا أريد أن أدخل في اسباب هذا الانحطاط فهي تثير مشاكل شديدة التعقيد سواء فيما يتعلق بأي من الأسباب الداخلية أو

الخارجية ..

وابتداء من أوائل القرن التاسع عشر ، وفي مواجهة التحدي الأوروبي والاستعماري الجديد يواجه الدين ـ كظاهرة إجتماعية ـ ضرورة ثورة ثانية ..

ضرورة التكيف مع ظروف جديدة . لكن الذي حدث في العالم العربي والاسلامي بشكل عام أن البورجوازية الوطنية المحلية لم تجرؤ على ذلك ، فلقد تقدمت خطوة ثم تراجعت خطوتين .. ويمكن ان نأخذ في هذا الصدد وعلى سبيل المثال محاولات طه حسين وعلي عبدالرزاق .. ومحاولات أخرى كثيرة .

فالبورجوازية المحلية لم تجرؤ على هذا التغيير في تأويل الدين وفي تكييفه مع الظروف الاجتماعية الجديدة .. أي انجاز ثورة داخلية في الاسلام نفسه ليتكيف مع ظروف العالم المعاصر .. أي العصرنة سواء كانت العصرنة الرأسمالية أو العصرنة الاشتراكية .

كذلك حينما ننظر إلى الحكم .. مثلاً حكم عبدالناصر لم يجرؤ على شيء من ذلك .. وصحيح انه لم يكن حكماً ذا اتجاه ديني ، وانما كان يتجنب الاتجاه الديني .. بل وحاربه في بعض الأحيان .. لكن الناصرية لم تقم في الوقت نفسه بطرح تأويل تقدمي للدين ، تأويل جديد يتمشى والظروف الاجتماعية الجديدة .. أي العصرنة .

ونتيجة لذلك ، فان التيار الديني الآن بدلاً من أن يكون تياراً تقدمياً يطرح مشكلة وضرورة التوصل إلى تأويل جديد للدين للتكيف مع العصرنة والتقدم ، فان هذا التيار يدعو أساساً إلى « طوباوية ماضوية » .. والماضوية دائماً رجعية . فهو يدعو إلى ضرورة الرجوع ـ وهذا كلامه نفسه ـ الى الماضي القديم ؛ بدلاً من التكيف مع الظروف الجديدة . وبهذا الشكل يصبح التيار الديني بالتالي في غاية الخطورة ، وليس مبعث الخطر

هنا انه ـ في بعض الميادين الاجتماعية والسياسية العادية ـ تيار تعصبي وفاشيستي في بعض سلوكياته ، وانه ينكر الحرية الفردية ... الخ .. وهي سمات تظهر في كثير من الأحيان ، ولكنه خطير لأسباب أعمق من ذلك . ذلك لأن التيار الديني لا يواجه التحدي الصحيح للعصر ، وبالتالي فهو نوع من « الانتحار الجماعي » .. بمعنى أننا بصدد مجتمع عاجز عن مواجهة التحدي .. فيهرب في طوباوية ماضوية ..

## الكيان الصهيوني أقيم لمنع نهضة مصر

**• • عندما نتطرق إلى مشاكل البلاد العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فان ذلك لا ينفصل عن قضية أخرى هي أصل الداء الذي نعاني منه منذ سنوات ، الا وهي قضية فلسطين . فالوجود الصهيوني بفلسطين ليس محض صدفة تاريخية بل هو جوهر الاستراتيجية الاستعمارية ضد المنطقة العربية وبخاصة مصر . فما هي في تصوركم أبعاد هذه الاستراتيجية على امتداد الزمن المقبل ؟**

ـ أنا معك تماماً في ان الكيان الصهيوني نفسه أقيم لمنع نهضة مصر .. والفكرة قديمة جداً . ففكرة اقامة كيان معادٍ لمصر وعلى مقربة منها بحيث يمنع نهضتها هي فكرة ترجع إلى بالمرستون Palmerston ( لورد ورجل دولة انجليزي عاش بين ١٧٨٤ و ١٨٦٥ ) في منتصف القرن التاسع عشر ، أي بعد إدراك أوروبا بصفة عامة وانجلترا بصفة خاصة لأهمية وخطر مصر على مصالحها عندما توسع محمد علي في تجديدها ومحاولته توحيد المشرق العربي وتحريره من الهيمنة العثمانية

ومن الاستعمار في الوقت نفسه . عند إدراك الاستعمار لهذا الخطر فكر في البدء في اقامة كيان بشكل أو بآخر أو قاعدة ضد مصر . وما حدث بعد ذلك هو التقاء بين الصهيونية ـ كتيار ايديولوجي وسياسي عند بعض الجاليات اليهودية في أوروبا في القرن التاسع عشر وخلال الحرب العالمية الأولى ـ وبين الخطة الاستعمارية .

فمنذ البدء والكيان الصهيوني قد أقيم من أجل هذا الغرض ، ولم يكن هذا الكيان نتيجة لظروف شاذة ومستقلة عن خطة الاستعمار . وقد لعبت الصهيونية بهذه الورقة ـ أي ورقة التحالف الجوهري مع الاستعمار ـ منذ البدء .. منذ الحرب العالمية الأولى .

وللأسف فان الطبقات الحاكمة العربية ، وحتى أجزاء كبيرة من الطبقات الوطنية ومن القيادات الوطنية ، لم تفهم ذلك تماماً .. ولم تفهم خطورة اقامة الكيان الصهيوني منذ البدء ، فارتكبت سلسلة من الأخطاء وغذت أوهاماً كثيرة .. مثل الاوهام الأخيرة التي نشاهدها في عهد الانفتاح الجديد .

فعلى سبيل المثال كتب البعض بعد حرب ١٩٧٣ بالذات ان مفتاح حل المشكلة ( مشكلة الشرق الأوسط ) في أيدي الامريكان ، وبالتالي فلابد من التقرب منهم للضغط على الصهيونية ، وكأن الصهيونية مستقلة أو مستقلة الى حد ما عن الاستعمار ، وذلك بدلاً من فهم الصهيونية على أنها وسيلة للاستعمار . فالتفكير الرجعي المعادي في العالم العربي ـ بما فيه طبعاً الأوساط البترولية ـ يدعى انه يمكن الفصل بين مصالح الاستعمار والغرب من جهة ومصالح الصهيونية من جهة أخرى ، وكأن الصهيونية لها استقلالية عن مصالح الاستعمار . وهذا تفكير خاطىء من البداية ولا يعتمد على شيء من الحقيقة .. لأن الصهيونية هي أداة الاستعمار .

أما عن خطة الصهيونية الآن فهي جزء من خطة الاستعمار .. وخطة الاستعمار والصهيونية وبعض الأنظمة النفطية معاً هي خطة واحدة مؤداها

تكريس التجزئة السياسية وفي الوقت نفسه اقامة التكامل الاقتصادي التابع وليس أي تكامل اقتصادي ، أي تكريس التكامل الاقتصادي الذي يعتمد أساساً على الدور البترولي للمنطقة والهجرة والنمو الذي يحدث هنا وهناك ويكون ذيلاً للروابط البترولية أساساً ... هذه هي الخطة الاستعمارية حيث ان الدور الأساسي للمنطقة بالنسبة إلى الاستعمار هو دور بترولي واستراتيجي ، نظراً للموقع الاستراتيجي للمنطقة .

بذلك فان الصهيونية تلعب دوراً اساسياً في تكريس التجزئة في المنطقة العربية ، إلى جانب هذا التأويل وهذا الفهم الخاطىء للأسف من قبل النهضة الدينية الطوباوية الماضوية . وقد أثبتت الأحداث ذلك فيما يتعلق بتكريس الطائفية والتي هي التجزئة في أكثر اشكالها تخلفاً . فنجد في لبنان للأسف المثل الأعلى والأوضح لذلك : تكامل اقتصادي تابع - وتكريس التجزئة السياسية في الوقت نفسه .

وخطة الصهيونية في هذا الصدد غير خافية ، فقد كتبت عنها الجرائد الصهيونية وهي تتصور تجزئة المنطقة إلى دويلات مبنية أساساً على طوائف دينية لا نهاية لها .. وهذه التجزئة السياسية المبنية على الطائفية تتطلب أولاً أن تكون الدولة غير علمانية .

والمواجهة الوحيدة لهذا التحدي هي الوحدة العربية وأولوية القومية على الطائفية الدينية .. ، وتأويل ديني تقدمي بحيث يتكيف مع احتياجات العصر ويكون عنصراً لتقوية الوحدة وليس لتقوية التجزئة ■

أي رسالة أو تعليق؟